السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/29/A/15

الجمعية

Distr.: General
4 August 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والعشرون

كينغستون، 29 تموز/يوليه – 2 آب/أغسطس 2024

بيان من رئيس جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عن أعمال الجمعية في دورتها التاسعة والعشرين

1 – عُقدت الدورة التاسعة والعشرون لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون في الفترة من 29 تموز/يوليه إلى 2 آب/أغسطس 2024. ولم تعقد الجمعية أي جلسات في 1 آب/أغسطس، إحياءً منها ليوم التحرر في جامايكا، البلد المضيف للسلطة.

أولا – إقرار جدول الأعمال

2 – في الجلسة 207، المعقودة في 29 تموز/يوليه، أقرت الجمعية جدول أعمال دورتها التاسعة والعشرين (ISBA/29/A/1).

ثانيا – انتخاب رئيس الجمعية ونواب رئيسها

3 – في الجلسة 207، تولى أمارا سوا (سيراليون)، رئيس الوفد الذي انتُخب منه رئيس الدورة الثامنة والعشرين، رئاسة الجمعية كرئيس مؤقت عملا بالمادة 27 إلى حين انتخاب خلفه، حيث كانت المشاورات جارية بين دول أوروبا الشرقية لتسمية مرشح لرئاسة الجمعية في دورتها التاسعة والعشرين.

4 – وفي الجلسة نفسها، انتُخب ممثلو ناورو (دول آسيا والمحيط الهادئ) والبرتغال (دول أوروبا الغربية ودول أخرى) والجمهورية الدومينيكية (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) نواباً لرئيس الجمعية للدورة التاسعة والعشرين.

ثالثا – تعيين لجنة وثائق التفويض وتقريرها

5 – عيَّنت الجمعية، في جلستها 207، لجنة لوثائق التفويض تتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم: إندونيسيا وأيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسويسرا وشيلي وكوت ديفوار واليابان.

130924 040924 24-14468 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

6 - واجتمعت لجنة وثائق التفويض في 31 تموز/يوليه و 2 آب/أغسطس وانتخبت كارل غرينجر (أيرلندا) رئيساً لها. وفحصت اللجنة وثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة التاسعة والعشرين ووثائق التصويت بالوكالة.

7 - وفي الجلسة 213، المعقودة في 2 آب/أغسطس، عرض رئيس لجنة وثائق التفويض تقرير اللجنة (ISBA/29/A/10/Rev.1). وفي الجلسة نفسها، وافقت الجمعية على التقرير، متضمنا التنقيحات الشفوية التي اقترحها رئيس اللجنة. ويرد مقرر الجمعية المتعلق بوثائق التفويض في الوثيقة ISBA/29/A/12.

رابعا - طلبات الحصول على مركز المراقب لدى الجمعية

8 - في الجلسة 207، نظرت الجمعية، وفقا للفقرة 1 (هـ) من المادة 82 من نظامها الداخلي والمبادئ التوجيهية لمنح المنظمات غير الحكومية مركز المراقب لدى السلطة، في 16 طلبا للحصول على مركز المراقب من المنظمات التالية التي قدمت طلبات: جمعية تيتياروا؛ وجامعة غوجارات الوطنية للقانون؛ وشركة CSA Ocean Sciences Inc.؛ ومعهد التنمية المستدامة والعلاقات الدولية؛ والمركز الإداري لجدول أعمال القرن 21 في الصين؛ ومجلس التنمية الاقتصادية لساموا الأمريكية؛ ومنظمة أمل العالم الجديد؛ ومركز قانون المجتمع والمحيطات؛ ومؤسسة Opes Oceani Foundation, Inc.؛ والمعهد البريطاني للقانون الدولي والقانون المقارن؛ والمركز الوطني لعلوم المحيطات؛ وشبكة Maui Nui Makai Network؛ ومركز التنوع البيولوجي؛ وشركة Impossible Metals Inc؛ وجمعية مطوري المعادن في قاع البحر؛ والمركز المكسيكي للقانون البيئي Centro Mexicano de Derecho Ambiental A.C. ومنحت الجمعية مركز المراقب لجميع المنظمات التي قدمت طلبات باستثناء شركة Impossible Metals Inc وجمعية مطوري المعادن في قاع البحر.

خامسا - النسخة الخامسة من جائزة الأمين العام للامتياز في بحوث أعماق البحار

9 - في اجتماع غير رسمي عُقد في 29 تموز/يوليه، قدّم الأمين العام النسخة الخامسة من جائزته للتميز في بحوث أعماق البحار إلى رينغيان بيرياسامي (الهند)، وهو عالم مشاريع شاب في المركز الوطني للبحوث القطبية وأبحاث المحيطات في الهند، وذلك لمساهمته الكبيرة في فهم النظم الإيكولوجية العالمية لأعماق البحار ورصدها. وأعرب الأمين العام عن امتنانه لحكومة موناكو على مساهمتها المستمرة في دعم الجائزة منذ إنشائها، ورحب بمساهمة شركة Loke CCZ التي عرضت رصيفاً على متن رحلة استكشاف في عام 2026.

10 - وهنأ وفد موناكو السيد بيرياسامي، وأكد من جديد التزام موناكو المستمر بالمبادرة، وكذلك بتعزيز وتشجيع البحث العلمي في المنطقة لدعم حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وأعرب ممثل الهند عن الامتنان لتقدير جهود السيد بيرياسامي ونوه بأهمية الجائزة بالنسبة لمستقبله المهني. كما هنأت الجمعية السيد بيرياسامي على حصوله على الجائزة.

خامسا - التقرير السنوي للأمين العام

11 - في الجلسة 207، عرض الأمين العام تقريره السنوي، المقدم وفقا للفقرة 4 من المادة 166 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والذي يتضمن وثيقة رسمية (ISBA/29/A/2) ومنشورا مشروحا بالصور بعنوان "قيادة الإدارة الاحترازية والمسؤولة للمشاعات العالمية للمحيطات على أساس العلم والتضامن والشفافية". وفي إطار البند نفسه من جدول الأعمال، قدم الأمين العام أيضا تقريرا عن المبالغ المتأخرة (انظر ISBA/29/A/7) وعن تنفيذ خطة عمل السلطة الدولية لقاع البحار دعما لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (انظر ISBA/29/A/5).

12 - وافتتح الأمين العام عرضه بالترحيب بسان مارينو بوصفها العضو الـ 170 في السلطة، وشدد على الالتزام المتزايد تجاه السلطة بين الدول الأعضاء، الذي يؤكده تزايد عدد البعثات الدائمة المعتمدة لدى السلطة.

13 - وفي الجلسات 208 و 209 و 210 و 211، المعقودة في الفترة من 29 إلى 31 تموز/يوليه، أجرت الجمعية مناقشة عامة بشأن تقارير الأمين العام. وأدلى ببيانات ممثلو مجموعتين إقليميتين و 53 عضوًا من أعضاء السلطة و 15 مراقبًا، بالإضافة إلى الإدلاء ببيان مشترك واحد من الدول الجزرية في المحيط الهادئ. وأدلى ببيانات أيضا رئيس بالاو، سورانجيل س. ويبس الابن؛ ورئيس ناورو، ديفيد أديانغ؛ ووزير شؤون التكيف مع تغير المناخ والأرصاد الجوية والأخطار الجيولوجية والطاقة والبيئة وإدارة الكوارث في فانواتو، رالف ريجينفانو؛ والأمينة الدائمة لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، شيلا سيلي مونتيث؛ والوزير المساعد لرئيس وزراء جزر كوك، سوني ويليامز؛ ووزير البيئة والموارد الطبيعية في جزر البهاما، فون ميلر.

14 - وعلّقت عدة وفود على عدد الأعضاء الذين قدموا معلومات عملا بالمادة 84 من الاتفاقية، وأشارت إلى أهمية تعيين حدود الجرف القاري في تحديد النطاق الجغرافي لولاية السلطة.

15 - وأثنت غالبية الوفود على الأمين العام للتقرير الشامل الذي قدمه، وأشارت إلى أن التقرير قدم عرضا شاملا للأعمال التي اضطلعت بها السلطة تمشيا مع التوجهات الاستراتيجية والنواتج المرتبطة بها المبينة في الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى للسلطة.

16 - ورحبت معظم الوفود بالزيادة في عضوية السلطة بانضمام سان مارينو إلى الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاق عام 1994). وأعربوا عن التزامهم القوي بسلامة الاتفاقية واتفاق عام 1994 كأساس قانوني ومعياري شامل لجميع الأنشطة التي تنفذ في البيئة البحرية. وشدد العديد من الوفود على الدور المهم للسلطة في الحوكمة العالمية للمحيطات ودورها كجهة مشرفة على المنطقة ومواردها. وفي سياق الاحتفال بالذكرى الثلاثين لإنشاء السلطة، أبرز العديد من الوفود أهميتها المستمرة في ضمان الإدارة الفعالة والمستدامة للمنطقة ومواردها باعتبارها تراثاً مشتركاً للبشرية، مع ضمان حماية البيئة البحرية.

17 - ولاحظت الوفود التقدم الذي أحرزه المجلس في وضع مشروع النظام المتعلق بالاستغلال، ورحبت بالتقدم الذي أحرزه المجلس في القراءة الأولى لمشروع النص الموحد لمشروع النظام.

18 - وكررت عدة وفود التأكيد على أنه لا ينبغي منح عقود الاستغلال إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن نظام قانوني محكم، بما يشمل اتخاذ تدابير كافية لحماية البيئة البحرية، وآلية للتفتيش، ونظاما لتقاسم المنافع المتأتية من الأنشطة التي تتم في المنطقة.

19 - وأكدت وفود عديدة على مساهمة السلطة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مشيرة إلى أنها ساهمت بالفعل في 12 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ولا سيما الهدف 14 المتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. ورحبت الوفود كذلك بدعم السلطة لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة والتقدم المحرز في إطار خطة العمل التي اعتمدتها السلطة. وأقرت عدة وفود بأهمية النداء العالمي للعمل من أجل ضمان إدارة المنطقة ومواردها لصالح البشرية جمعاء من خلال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أعماق البحار، الذي أُطلق في مناسبة جانبية نظمتها السلطة وشاركت في رعايتها الأرجنتين وبنغلاديش على هامش مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2023، ودعت هذه الوفود أعضاءً آخرين في السلطة إلى الانضمام إليه.

20 - وأثنى العديد من الوفود على المشاركة والتمثيل النشطين للسلطة في العملية المؤدية إلى اعتماد صك ملزم قانونا على الصعيد الدولي بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وفي هذا الصدد، رحب العديد من الوفود بالتقرير الذي أعده الأمين العام عن مساهمة السلطة في الاتفاق.

21 - وأقرت بعض الوفود مع التقدير بمساهمة الهيئة في العمليات العالمية والإقليمية الأخرى، مثل إطار عمل كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، فضلاً عن تعاونها المثمر والإيجابي المستمر مع كيانات الأمم المتحدة.

22 - وسلطت عدة وفود الضوء على أهمية ضمان احترام الولاية القانونية المنوطة بمختلف المنظمات المسؤولة عن حماية البيئة البحرية واستخدامها على نحو مستدام وفقا للمسؤوليات المحددة المعترف بها في الاتفاقية واتفاق عام 1994 ومعاهدات إقليمية محددة من أجل تجنب التداخل وتعزيز التنسيق فيما بينها. وفي الوقت نفسه، ودون المساس بعمليات صنع القرار ذات الصلة السارية على الحالة المعنية، أقرت بعض الوفود بأن هناك ميزة في تعاون السلطة مع المنظمات والأطر الأخرى التي تساهم في الإدارة العالمية للمحيطات، بهدف ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية.

23 - وهنأت غالبية الوفود إيدن تشارلز على تعيينه مديراً عاماً مؤقتاً للمؤسسة. واعترافا بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المؤسسة في هيكل السلطة، أكدت وفود عديدة على أهمية المؤسسة في تيسير مشاركة الدول النامية في الأنشطة التي تتم في المنطقة.

24 - كما سلطت بعض الوفود الضوء على أهمية إحراز تقدم في تفعيل لجنة التخطيط الاقتصادي.

25 - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للمساهمات المستمرة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في الصناديق الاستئمانية للتبرعات، التي لها أهمية أساسية في ضمان المشاركة والتمثيل الكاملين للدول النامية في اجتماعات السلطة. ودعت عدة وفود الدول القادرة على المساهمة في هذه الصناديق إلى القيام بذلك.

26 - ودعت الوفود أيضا الدول الأعضاء التي عليها متأخرات من اشتراكاتها المقررة إلى تسديد تلك المتأخرات في أقرب وقت ممكن، وحثت الأمين العام على مواصلة إجراء اتصالات نشطة مع تلك الدول الأعضاء.

27 - ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في إطار صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للشراكة بإقرار عدة مشاريع تتماشى مع أهداف تعزيز وتشجيع إجراء البحوث العلمية البحرية لصالح البشرية جمعاء وتنمية قدرات الدول النامية الأعضاء في السلطة، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ضوء أهمية المشاريع المنفذة بدعم مالي من الصندوق، بما في ذلك المشاريع التي أعلن عنها الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للسلطة، شجعت الوفود الدول الأعضاء الأخرى والمراقبين وأصحاب المصلحة الآخرين على التبرع للصندوق.

28 - وأثنت معظم الوفود على العمل والجهود التي استثمرتها السلطة في تعزيز قدرات الدول النامية بما يتماشى مع مجالات النتائج الرئيسية المحددة في استراتيجية تنمية القدرات المعتمدة في عام 2022. وأشار الكثيرون إلى أن أكثر من 230 شخصًا من 62 بلدًا استفادوا من نشاط واحد على الأقل من أنشطة بناء القدرات أو تنمية القدرات التي نفذتها السلطة في الفترة بين تموز/يوليه 2023 وحزيران/يونيه 2024. وأعربت الوفود عن تقديرها لعدد المتدربين في برنامج تدريب المتعاقدين (139 متدربا في الفترة المشمولة بالتقرير) وأثنت على المتعاقدين الذين تعهدوا بتخصيص نصف فرص التدريب المتاحة لهم للنساء.

29 - ورحبت عدة وفود بإطلاق شبكة الخريجين من المتدربين السابقين لتكون بمثابة مستودع معارف للدول النامية. كما أثنى العديد من الوفود على إطلاق منصة "Deep Dive"، وهي منصة التعلم الإلكتروني التابعة للسلطة، كآلية جديدة لبناء وتطوير قدرات الدول النامية. وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للبرنامج الشامل للمحاضرات المتاحة على المنصة وشجعت الأمانة على مواصلة توسيع نطاق المبادرة.

30 - ولاحظت عدة وفود مع التقدير المشاريع المحددة المنفذة لتلبية الاحتياجات الخاصة التي حددتها الدول النامية وأعضاء السلطة، ولا سيما مشروع موارد قاع البحار العميقة في أفريقيا الذي يشترك في تنفيذه الاتحاد الأفريقي والسلطة، بدعم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي؛ ومبادرة النمو الأزرق السحيق العمق التي تنفذها السلطة بالاشتراك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبدعم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي. وأبرزت بعض الوفود الحاجة إلى مواصلة العمل في مثل هذه المشاريع لبناء وتعزيز قدرات الدول النامية الأعضاء في السلطة.

31 - ورحبت وفود أخرى أيضا بالتقدم الذي أحرزه مركز التدريب والبحث المشترك بين السلطة الدولية لقاع البحار والصين في النهوض بالأنشطة التي تنفذ بالشراكة مع مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، والتي شملت إيفاد خبيرتين من نيبال وجمهورية تنزانيا المتحدة إلى الأمانة في عام 2024.

32 - وأثنى العديد من الوفود على الالتزام الشخصي للأمين العام بالنهوض بتمكين المرأة وتوليها دورا قياديا في شؤون المحيطات، بما في ذلك في مجال بحوث أعماق البحار وعن طريق مجموعة التأثير المعنية بالبحوث والمحيطات من أجل المرأة التي أنشئت في حزيران/يونيه 2022 من خلال الشبكة الدولية لمناصري المساواة بين الجنسين. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لنجاح التدابير المتخذة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين بين موظفي الأمانة، بما في ذلك من خلال تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب الفنية العليا.

33 - وأبرزت وفود عديدة على وجه التحديد التقدم الكبير المحرز في مشروع إشراك المرأة في بحوث أعماق البحار والنتائج التي حققها المشروع، باعتباره مبادرة حيوية لمعالجة نقص تمثيل المرأة في علوم

أعماق البحار والتخصصات ذات الصلة. ونوّه العديد من الوفود بإطلاق برنامج "See Her Exceed"، باعتباره أول برنامج توجيهي عالمي يستهدف العالمات من الدول النامية، وبالأخص من ينتمِين منهن إلى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وطلبت عدة وفود من الأمانة توسيع نطاق شبكات التوجيه.

34 - ورحبت وفود عديدة بزيادة ما أقيم من تعاون وشراكات استراتيجية بين السلطة والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، وأشارت مع التقدير إلى زيادة عدد الشراكات التي أقيمت مع منظمات البحوث في الدول النامية. وأقرت عدة وفود مع التقدير بالترتيب التعاوني بين السلطة والمنظمة الهيدروغرافية الدولية، فضلا عن توثيق العلاقات مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بدخول الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام حيز التنفيذ في المستقبل. وحثّت الوفود السلطة على مواصلة تعزيز وتشجيع النهوض بالبحث العلمي البحري في المنطقة ونقل التكنولوجيا لدعم مشاركة الدول النامية من جميع المناطق في أنشطة السلطة بشكل متكافئ وفعّال.

35 - ونوهت عدة وفود مع التقدير بالتقدم المحرز في إطار مبادرات ومشاريع مثل مبادرة المعارف المستدامة المتعلقة بقاع البحار ومشروع التعدين في قاع البحار العميقة والقدرة على الصمود في وجه الأثر التجريبي.

36 - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها لمجمل الإنجازات التي حققتها السلطة في إطار كل توجه استراتيجي على الرغم من محدودية الموارد المالية والبشرية، وشددت على أنها تعمل بطريقة شاملة وشفافة. وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها لزيادة التمثيل الجغرافي في ملاك موظفي الأمانة، بينما أشارت وفود أخرى إلى ضرورة القيام بمزيد من العمل في سياق نقل التكنولوجيا البحرية إلى البلدان النامية.

37 - وذكرت بعض الوفود مع التقدير أنه يجري تطبيق نهج تطوري في إنشاء أجهزة السلطة، وشددت على ضرورة النظر في تفعيل لجنة التخطيط الاقتصادي.

38 - وخلال النظر في التقرير السنوي للأمين العام، أدلت عدة وفود ببيانات ذات طابع عام. وأعربت عدة وفود عن مواقفها الوطنية بشأن التعدين في قاع البحار العميقة والحاجة إلى ضمان وجود أطر تنظيمية محكمة لحماية البيئة البحرية، قبل الموافقة على خطة عمل للاستغلال. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى ضمان التمسك بالاتفاقية، كصفقة متكاملة، وتنفيذها بأكملها. وفي هذا السياق، اعترف العديد من الوفود أيضا بالدور الهام للسلطة في هيكل إدارة المحيطات.

سابعا - اعتماد خطة العمل الرفيعة المستوى الممددة للسلطة للفترة 2019-2025

39 - خلال الدورة الثامنة والعشرين، قررت الجمعية تمديد الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023 لمدة سنتين إضافيتين، وطلبت بالتالي إلى الأمين العام أن يستعرض خطة العمل الرفيعة المستوى للفترة 2019-2023 لتمديدها بما يتماشى مع فترة التمديد. واقترحت خطة عمل رفيعة المستوى ممددة للفترة 2019-2025 لتنظر فيها الجمعية وتعتمدها (انظر ISBA/29/A/8). ولم يكن للتمديد أي تأثير على جوهر الخطة؛ إذ تم فقط إجراء تعديلات على بعض الأطر الزمنية التي حددت في البداية للنواتج المتفق عليها في ضوء التقدم المحرز في تنفيذ بنود العمل ذات الصلة.

40 - واعتمدت الجمعية في جلستها 214، المعقودة في 2 آب/أغسطس، الخطة الرفيعة المستوى الممددة للسلطة للفترة 2019-2025، على النحو الوارد في مرفق الوثيقة ISBA/29/A/8.

ثامنا - الاستعراض الدوري للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة 154 من الاتفاقية

41 - في الدورة الثامنة والعشرين، قررت الجمعية إدراج المراجعة الدورية للنظام الدولي للمنطقة عملا بالمادة 154 من الاتفاقية كبند في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية في عام 2024، بغية اعتماد مقرر (انظر ISBA/28/A/16). وطلبت الجمعية أيضا إلى لجنة المالية أن تنظر في الآثار المترتبة في الميزانية على إجراء مراجعة دورية ثانية وأن تقدم توصيات إلى الجمعية. وترد تلك التوصيات في تقرير لجنة المالية (ISBA/29/A/9-ISBA/29/C/20).

42 - وأُعرب عن آراء متباينة بشأن إجراء مراجعة دورية ثانية للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة 154 من الاتفاقية. وشددت عدة وفود على أن الطريقة التي صيغت بها المادة 154 تجعل المراجعة إلزامية. ورأت عدة وفود أن المراجعة سابقة لأوانها ومن شأنها أن تحمِّل الأمانة عبئا ثقيلا من حيث الموارد المالية والموارد الأخرى في حين أن الأولوية هي اعتماد النظام المتعلق باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة. وفي ضوء هذه الظروف، دُعي إلى اتباع نهج عملي، بما في ذلك إيجاد طرق بديلة باستخدام الخطة الاستراتيجية للسلطة.

43 - وقررت الجمعية في جلستها 214 إرجاء نظرها في مسألة المراجعة الدورية إلى الدورة الثلاثين.

تاسعا - تقرير المدير العام المؤقت للمؤسسة

44 - في الجلسة 214، تلقت الجمعية مع التقدير التقرير الأول للمدير العام المؤقت للمؤسسة المعين حديثا (ISBA/29/A/6-ISBA/29/C/12). وأيدت الوفود الأنشطة والجهود الجارية التي يبذلها المدير العام المؤقت، وشددت على الدور الحيوي للمؤسسة في تيسير مشاركة الدول النامية في الأنشطة التي تتم في المنطقة وتسهيل استفادتها من تلك الأنشطة. وجرى حث المدير العام المؤقت على مراقبة التكنولوجيا المتطورة باستمرار ليس فقط من أجل الاستغلال، ولكن أيضًا لحماية البيئة البحرية.

عاشرا - اعتماد ميزانية السلطة

45 - نظرت الجمعية في جلستها 211، المعقودة في 31 تموز/يوليه، في ميزانية السلطة، بالصيغة التي اقترحها الأمين العام (انظر ISBA/29/A/3/Add.1-ISBA/29/C/11/Add.1) وأوصت بها لجنة المالية (انظر ISBA/29/A/9-ISBA/29/C/20) والمجلس (انظر ISBA/29/C/21). وفي الجلسة نفسها، اعتمدت الجمعية مقررا يتعلق بميزانية السلطة للفترة المالية 2025-2026 (انظر ISBA/29/A/11).

حادي عشر - السياسة العامة للسلطة بشأن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها

46 - حسبما طُلب في مذكرة شفوية مؤرخة 19 نيسان/أبريل 2024 موجهة من البعثة الدائمة لشيلي إلى السلطة، أُدرج بند بعنوان "مقترح سياسة عامة للسلطة بشأن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها" في

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين للجمعية. وقدمت عدة بلدان، هي ألمانيا وأيرلندا وبالاو والبرازيل وسويسرا وشيلي وفانواتو وفرنسا وكوستاريكا (انظر ISBA/29/A/4)، مقترحا بسياسة عامة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

47 - ومع تسليم وفود عديدة بأهمية ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي يمكن أن تسببها الأنشطة التي تتم في المنطقة، فقد أعربت عن قلقها إزاء السياسة المقترحة فيما يتعلق بهدفها (الاستخدام المستدام للمعادن مقابل تطبيق وقف اختياري)، والتوقيت، والإجراءات، والآثار المترتبة في الميزانية، والاتساق مع الجزء الحادي عشر من الاتفاقية، والتداخل مع الأولويات الأخرى التي يسعى المجلس إلى تحقيقها حاليا، بما في ذلك وضع واعتماد مشروع النظام المتعلق باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة.

48 - وفي جلستها 214، لم تتوصل الجمعية إلى توافق في الآراء بشأن المقترح وتنقيحاته بعد أسبوع من المشاورات. وقررت عدم إرجاء النظر في البند إلى دورتها الثلاثين.

ثاني عشر - بيان رئيس المجلس عن أعمال المجلس خلال الدورة التاسعة والعشرين

49 - في الجلسة 212، المعقودة في 31 تموز/يوليه، أحاطت الجمعية علما ببيان رئيس المجلس عن أعمال المجلس خلال الدورة التاسعة والعشرين (ISBA/29/C/9 و ISBA/29/C/9/Add.1).

ثالث عشر - انتخاب الأمين العام

50 - دعيت الجمعية إلى انتخاب أمين عام من بين المرشحين الاثنين اللذين اقترحهما المجلس (انظر ISBA/29/C/22). وقررت الجمعية الشروع في إجراء تصويت رسمي على الانتخاب عملا بالمادتين 72 و 73 من النظام الداخلي للجمعية.

51 - وأشارت الجمعية إلى أن بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والسنغال وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وليبريا وهايتي وهندوراس أفادت بأنها تود ممارسة حقها في التصويت عملا بالمادة 184 من الاتفاقية.

52 - وفي غياب توافق في الآراء، قررت الجمعية عدم الإذن لتلك الدول بممارسة حقوقها في التصويت، لكنها طلبت إلى لجنة المالية تحديد معايير وإجراءات لتقييم شروط السماح للجمعية بممارسة مهامها التقديرية بموجب المادة 184 من الاتفاقية.

53 - وفي جلستها 213، المعقودة في 2 آب/أغسطس، انتخبت الجمعية ليتيسيا كارفاليو (البرازيل) لفترة أربع سنوات تبدأ من 1 كانون الثاني/يناير 2025 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2028 (انظر ISBA/29/A/13).

رابع عشر – انتخابات لملء الشـــواغر في المجلس، وفقا للفقرة 3 من المادة 161 من الاتفاقية

54 – اعتمدت الجمعية في جلستها 214 مقرراً يتعلق بانتخاب 18 عضواً لملء الشواغر في المجلس لفترة أربع سنوات من 1 كانون الثاني/يناير 2025 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2028 (ISBA/29/A/14).

خامس عشر – مواعيد الدورة المقبلة للجمعية

55 – ستُعقد الدورة الثلاثون للجمعية في كينغستون في الفترة من 21 إلى 25 تموز/يوليه 2025. وسيكون الدور على مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتسمية مرشح لرئاسة الجمعية.